

أضواء البيان

@ 210 { وَاللَّاهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ } بعد قوله { وَلَيَدَّبُّوهُنَّ } واضح في ذلك . .

وإذا حققت ذلك فمعنى { لَيَدَّبُّوهُنَّ } أي الحَزْزُ بِدَيْنٍ { أي نعلم ذلك علماً يظهر الحقيقة للناس ، فلا ينافي أنه كان عالماً به قبل ذلك دون خلقه . .
واختلف العلماء في قوله { أَهْـؤَمَّيْ } فذهب بعضهم إلى أنه فعل ماضٍ و (أَمَدًا) مفعوله (وما) في قوله (لما لبثوا) مصدرية . وتقرير المعنى على هذا : لنعلم أن الحزبين ضبط أمدًا للبثهم في الكهف . .

وممن اختار أن { أَهْـؤَمَّيْ } فعل ماضٍ : الفارسي والزمخشري . وابن عطية وغيرهم . .
وذهب بعضهم إلى أن { أَهْـؤَمَّيْ } صيغة تفضيل ، (وأمدًا) تمييز . وممن اختاره الزجاج والتبريزي وغيرهما . وجوز الحوفي وأبو البقاء الوجهين . .
والذين قالوا : إن { أَهْـؤَمَّيْ } فعل ماضٍ قالوا : لا يصح فيه أن يكون صيغة تفضيل . لأنها لا يصح بناؤها هي ولا صيغة فعل التعجب قياساً إلا من الثلاثي ، (وأحصى) رباعي فلا تصاغ منه صيغة التفضيل ولا التعجب قياساً . قالوا : وقولهم : ما أعطاه وما أولاه للمعروف ، وأعدى من الجرب ، وأفلس من ابن المذلق شاذ لا يقاس عليه ، فلا يجوز حمل القرآن عليه . .
 واحتج الزمخشري في الكشاف أيضاً لأن { أَهْـؤَمَّيْ } ليست صيغة تفضيل بأن { أَمَدًا } لا يخلو : إما أن ينتصب بأفعل فأفعل لا يعمل . وإما أن ينتصب ب { لَيَدَّبُّوهُنَّ } فلا يسد عليه المعنى أن لا يكون سديداً على ذلك القول ، وقال : فإن زعمت نصبه بإضمار فعل يدل عليه { أَهْـؤَمَّيْ } كما أضمر في قوله : * وأضرب منا بالسيوف القوانسا * .
أي ضرب القوانس فقد أبعدت المتناول وهو قريب حيث أبيت أن يكون { أَهْـؤَمَّيْ } فعلاً ، ثم رجعت مضطراً إلى تقديره وإضماره انتهى كلام الزمخشري . .

وأجيب من جهة المخالفين عن هذا كله قالوا : لا نسلم أن صيغة التفضيل لا تصاغ من غير الثلاثي ، ولا نسلم أيضاً لأنها لا تعمل . .

وحاصل تحرير المقام في ذلك أن في كون صيغة التفضيل تصاغ من (أفعل) كما